

البعد الإفريقي في الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية 2019-2026

The African dimension in Algerian Economic Diplomacy 2019-2026

نحال نريمان¹¹ جامعة الجزائر 3، malekboulechfar25@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/01/18

تاريخ القبول: 2026/03/13

تاريخ النشر: 2026/04/15

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التوجهات الاقتصادية الجزائرية تجاه محيطها الإفريقي، و تظهر أهمية هذا الموضوع في تربيته كأولوية من أولويات الأجندة الاقتصادية التي ترسم مساعي السياسة الخارجية للبلاد في التمهيد لشبكة نفوذ مدروسة تمتد فيها نحو العمق الأفريقي بعدما أدركت الجزائر أنه الاستثمار الحقيقي الذي يعكس الامتداد الطبيعي الاستراتيجي لتحقيق مصالحها في القارة الإفريقية. واعتمدت الدراسة على مدخلين نظريين هما: نظرية التعاون جنوب-جنوب ونظرية التكامل الاقليمي .

كما أظهرت الدراسة جملة من النتائج أبرزها ما يأتي : ترسيخ مبدأ التعاون جنوب - جنوب كإطار أساسي في تمتين علاقاتها الثنائية، النظر لأفريقيا على أنها السوق الواعدة لفك الارتباط الأحادي مع السوق الأوروبية ، كما وظفت الجزائر في السنوات الأخيرة بالتعاون مع شريكها الأفريقي جملة الأدوات الاقتصادية و الآليات مثل الدخول في الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتحقيق مكاسب مشتركة، فيما تم تسجيل عدة تحديات تحول من تسريع انجاز المشاريع الجزائرية في افريقيا وتقويض الفعل الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: فاعل إقليمي، الدبلوماسية الاقتصادية، التنمية، الجزائر، أفريقيا.

Abstract:

This research paper examines Algeria's economic orientation toward Africa, highlighting its growing importance within the country's foreign policy agenda. Algeria seeks to expand its influence through a strategic economic presence across

the African continent, recognizing that investment in Africa represents a natural and strategic extension of its national interests.

The study is based on two main theoretical frameworks: South-South cooperation and regional integration.

The findings show that Algeria has strengthened its bilateral relations by promoting South-South cooperation as a key principle. Africa is increasingly viewed as a promising market that can help reduce Algeria's dependence on European markets. In recent years, Algeria has adopted various economic tools, including participation in multilateral agreements, in partnership with African countries to achieve mutual benefits. However, the study also identifies several challenges that slow down the implementation of Algerian projects in Africa .

Keyword : Regional actor, economic diplomacy, development, Algeria, Africa.

المؤلف المرسل: نحال نريمان، malekboulechfar25@gmail.com

مقدمة:

تحتل إفريقيا مكانة متقدمة في عملية رسم القرار الخارجي للجزائر، ومن منطلق انتمائها الجغرافي والسياسي للقارة، فإنها تسعى إلى بلورة رؤية جديدة تقوم على الاضطلاع بأدوار خارج الفعل السياسي والإنساني الذي لطالما تبنته في علاقاتها الثنائية مع الدول الإفريقية أو من خلال العمل المتعدد الأطراف تحت مظلة منظمة الاتحاد الإفريقي.

ومن هذا المنطلق، اتجهت الجزائر في السنوات القليلة الماضية إلى العمل على إرساء أسس واضحة لسياستها الاقتصادية في إفريقيا، في إطار الدفاع عن مصالحها بالقارة في ظل التنافس الإقليمي والدولي بها، من جهة، والعمل على ترسيخ مبدأ التعاون جنوب - جنوب كإطار أساسي في تمتين علاقاتها الثنائية، من جهة ثانية.

ويتجلى الفعل الاقتصادي للجزائر في إفريقيا في إستكمال مشاريع استراتيجية انطلقت بها الأشغال منذ سنوات، تتعلق في أغلبها بالبنية التحتية، وكذا توجه نحو تأكيد الوجود الميداني من خلال مشاريع استثمارية وأخرى تعاونية شهدتها العديد من الدول الإفريقية.

ومن خلال كل ما سبق، يمكن طرح السؤال المركزي الآتي : إلى أي مدى تساهم الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في تعزيز مكانتها الإفريقية؟

وتندرج تحت السؤال المركزي التساؤلات الفرعية الآتية الذكر :

1. ما مكانة السياسة الاقتصادية الإفريقية في الخطاب الرسمي الجزائري ؟
 2. فيما تتمثل أبرز المشاريع الجزائرية في القارة الإفريقية ؟
 3. ما هي أبرز التحديات التي تعترض نجاح الفعل الاقتصادي الجزائري في إفريقيا ؟
- وللإجابة على الأسئلة المطروحة، سيتم تقسيم المقال إلى المحاور الرئيسة التالية :
- أولاً: مدخل نظري للبعد الإفريقي في الدبلوماسية الجزائرية
- ثانياً : الخطاب الاقتصادي الجزائري تجاه أفريقيا.
- ثالثاً : المشاريع الاقتصادية بين الجزائر وأفريقيا.
- رابعاً : التحديات التي تواجه تنفيذ المشاريع الاقتصادية.

أولاً: مدخل نظري للبعد الإفريقي في الدبلوماسية الجزائرية:

يمكن فهم موضوع الدراسة من عدة أطر نظرية تشكل المرتكز المفاهيمي والفكري الذي يجمع جملة متغيراته، ونخص في هذه الدراسة مدخلين نظريين يتمثلان فيما يأتي:

1. نظرية التعاون جنوب-جنوب

تعتبر نظرية التعاون جنوب-جنوب اطار فكري تنموي يهدف إلى فتح أبواب التعاون بين الدول النامية في عدة مجالات اقتصادية، سياسية، تكنولوجية منها، قصد كسر العزلة القارية و تقليل التبعية للدول المتقدمة، و اسقاطا على موضوع محل الدراسة يمكن تبين أن هذا المدخل النظري - نظرية

التعاون جنوب جنوب - تأخذ الجزائر كإطار نظري يعزز المبادلات الاقتصادية بينها وبين بقية الدول في القارة الأفريقية لتقليل التبعية للدول المتقدمة في سبيل بناء شراكات متكافئة والذي تسعى من خلاله إلى زيادة المبادلات التجارية من جهة ومن جهة أخرى خلق فرص الاستثمارات في البنى التحتية¹.

2. نظرية التكامل الإقليمي:

تعد نظرية التكامل الإقليمي من بين أهم النظريات البارزة في إطار العلاقات الدولية، والتي ترمي إلى تفسير كيف تتجه مجموعة من الدول داخل منطقة جغرافية إلى التعاون بينها لتحقيق الاندماج الاقتصادي، بعد زيادة نموها الاقتصادي وتحقيق مصالح مشتركة، وتحتوي هذه النظرية على عدة مداخل نظرية جزئية من بينها النظرية الوظيفية والتي ترى أن التعاون يبدأ بين دول القارة في مجالات تقنية مثل النقل والطاقة، ثم يتوسع تدريجياً إلى مجالات أخرى². وبما أن التوجهات الاقتصادية الجزائرية نحو القارة تثمن هذا التوجه الذي يفترض أن اندماج الأسواق يعزز من النمو الاقتصادي من خلال عقد اتفاقات والدخول في المنظمات القارية من شأنه أن يكلل بإزالة الحواجز التجارية لخلق فرص في المستقبل للاستثمار. وكأكبر دليل على ذلك الانخراط في منظمة التجارة الحرة القارية الأفريقية³. "Afcfta".

ثانياً: الخطاب الاقتصادي الجزائري تجاه أفريقيا

شهد الخطاب الاقتصادي الجزائري تجاه أفريقيا نقلة نوعية خاصة سنة 2019 حيث أدرج الملف الاقتصادي الأفريقي على نحو بالغ من الأهمية في الأجندة الدبلوماسية الجزائرية الجديدة، فعندما كانت الجزائر تركز في علاقاتها مع أفريقيا على المواضيع السياسية التحررية إقتنعت اليوم بضرورة الانتقال إلى الشراكة الاقتصادية التنموية⁴.

ويعود ذلك إلى عدة عوامل على غرار التراجع في أسعار النفط وإعتماد الجزائر الأحادي على مداخل المحروقات الذي لم يعد كافياً وناجعا لتحقيق التنمية الاقتصادية، ناهيك عن التحولات الاقتصادية في القارة الأفريقية وزيادة حدة التنافس على الأسواق الأفريقية من قبل القوى الدولية والإقليمية كالصين والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والإمارات كل ذلك جعل الدولة الجزائرية تسعى إلى تبني خطط وإستراتيجيات فعالة في أجندتها الاقتصادية نحو أفريقيا⁵.

ويظهر ذلك جليا في طبيعة الخطابات الأخيرة التي تلخص جوهر الأهداف الاقتصادية الجزائرية الأفريقية، وخير دليل على ذلك تأكيد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، في العديد من المناسبات على إلزام الجزائر بتحقيق أهداف التكامل القاري والتنمية المستدامة في أفريقيا⁶.

كما يعبر الخطاب الرسمي عن رغبة جادة من الجزائر للأخذ على عاتقها المبادرة في لعب دور قيادي للقارة، عدا عن ذلك توطين العلاقات الاقتصادية عبر تعزيز التجارة البينية الأفريقية والتكامل في أفريقيا، والذي يعتبر الخيار الأمثل لكونها سوقا حاضنة للمشاريع الاقتصادية الاستثمارية في مجالات عديدة كالطاقة والبنية التحتية وحتى التكنولوجيا، وقياسا على ذلك فإنه عند القراءة التحليلية للخطابات السياسية تتلخص لدينا العديد من النقاط الأساسية والتي يظهر فحواها فيما يأتي⁷:

1- تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بين دول أفريقيا، فاحتضان الطبعة الرابعة من معرض التجارة البينية الإفريقية 2025 جاء كتأكيد على المبادرة التي أخذتها الجزائر على عاتقها لتؤكد على أن تحقيق التنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية هو أولوية من أولويات الدولة ويظهر هذا جليا من خلال الخطاب الذي أعلنه الرئيس تبون في الإفتتاحية للمعرض التجاري في الجزائر حيث قال: "القارة تمثل المستقبل وأن" الجزائر ستساهم بنشاط في الجهود الرامية إلى تجسيد تحدي في تنمية القارة."

كما وضح في ذات الوقت على أن الدول الأفريقية تحوز فقط 6.5% من حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي 11% في البنك الدولي، وأن نصيب القارة من التجارة العالمية لا يتجاوز 3%. وإستنتاجا لما تم ذكره آنفا فلقد دعم الخطاب الجزائري على ضرورة الإستفادة من كل الإمكانيات القارة لتحقيق التكامل وأهمية التجارة البينية كأداة هامة لتحقيق ذلك الطموح الذي يضع الجزائر ليس كفاعل شريك مراقب فحسب، وإنما كفاعل محوري وجوهري في تحويل القارة إلى منصة هامة من منصات التنمية الاقتصادية.

2- التعاون في مجال الطاقة: تمثل الطاقة موضوعا محوريا في مجالات التعاون وأن تغيير نهج الدولة للإهتمام بمجالات الطاقة غير المتجددة يتماشى واستراتيجيتها البديلة عن المحروقات، والذي نلاحظه في العديد من الخطابات الرسمية خاصة وزارة الطاقة والمناجم التي ورد عنها ما يأتي "جعل من التكامل الطاقوي الأفريقي

أولوية إستراتيجية مع التأكيد على أن القارة تمتلك إحتياطيات نفط تقدر بين 125 حتى 130 مليار برميل وغاز طبيعي أكثر من 17 تريليون متر مربع، وأن القدرة على الطاقة الشمسية تصل إلى 60% من الإمكانيات العالمية تقريباً⁸.

و تظهر بعض الخطابات الرسمية أنها تستند على أرقام دقيقة، وهذا إن دل على شيء فهو ينم عن رغبة الجزائر في بناء إستراتيجيات وإنطلاق المبادرات الأولى من طرفها للتأسيس لمشاريع البنية التحتية الطاقوية بينها وبين دول أفريقيا.

3- المشاريع الاقتصادية بين الجزائر والدول الإفريقية : جاء تخصيص الجزائر لمبلغ مليار دولار دعماً للمشاريع التنموية في الدول الإفريقية عبر الوكالات المتخصصة من بينها وكالة التعاون والتضامن الدولي وخصه الرئيس عبد المجيد تبون من خلال ما يأتي "الأمن والاستقرار في أفريقيا مرتبطان بالتنمية"⁹.

4- زيادة الصادرات والتنوع الإقتصادي : يعكس رغبة الجزائر على زيادة الصادرات والتنوع الاقتصادي طموحا واضحا وضعته على عاتقها لتغيير استراتيجيتها المبنية على المحروقات، كما تسعى من خلاله الجزائر على إفتكاك المراتب الأولى في الإقتصاد الأفريقي ولقد أشار الرئيس تبون إلى أن الجزائر تطمح إلى أن تصبح "الإقتصاد الثاني أو حتى الأول في القارة الإفريقية مستقبلا، وزيادة صادرات خارج المحروقات"¹⁰.

ومن خلال ما سبق يمكن إستخلاص أن التصريحات الرسمية الجزائرية تشير إلى خطاب تطلعي يعكس رغبة في التأثير وليس الإكتفاء بدور الشريك التقليدي، كما يؤسس الخطاب الرسمي إلى ضرورة ربط التنمية الاقتصادية بالأمن الإقليمي، ويشير إلى دور الجزائر كبوابة تربط القارة ببعضها البعض تكون فيها الجزائر منصة مهمة للممر نحو أفريقيا، وكجزئية أخيرة يتضمن الخطاب السياسي الرسمي أحد أهم الأجندات لتنوع الإقتصاد الجزائري وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ثالثا : المشاريع الاقتصادية بين الجزائر وأفريقيا

شكل الموقع الإستراتيجي التي تحظى به الجزائر دورا وتأثيرا كبيرين لجعلها محورا فاعلا في القارة الأفريقية وربما يعكس ذلك هدفها المتواصل لتعزيز حضورها الإقتصادي في عمقها الأفريقي ويتلخص ذلك في جملة المشاريع الاقتصادية التي تعكس التوجه نحو الاندماج والتكامل خارج الإطار التقليدي الأوروبي لتحقيق المصلحة المشتركة للقارة¹¹.

تمثل هذه المشاريع الاقتصادية التي تجمع بين الجزائر وأفريقيا ملاذا يعكس عن رؤية إستراتيجية بين الجزائر والدول الإفريقية لتحقيق التنمية والتكامل بناء على مبدأ المنفعة المشتركة ومنه إلى فتح جسر الثقة لتحقيق الإستقرار والأمن الإقتصادي خاصة وأن تقارير البنك الأفريقي للتنمية قد أشارت إلى أن الجزائر أصبحت جسرا نحو أفريقيا من خلال البرامج للبنى التحتية والتنمية الإقليمية¹².

وفي خضم ذلك، كان انضمامها إلى إتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية أفقا فتح لها أبواب نحو تعزيز التبادل الإقتصادي مع الدول الأفريقية، ضف إلى ذلك سعيها المتواصل إلى فتح بنوك من خلال تعزيز التعاون بينها وبين مؤسسات أفريقية في ظل تنفيذ إستراتيجية الأفريقية إلى الإنفتاح على السوق الأفريقية التي تضم أكثر من 144 مليار نسمة¹³.

ويمكن تصنيف المشاريع الاقتصادية التي جمعت الجزائر بشركائها الأفارقة ضمن المجالات الآتية:¹⁴

1- مشاريع في مجال البنية التحتية

1-1 مشروع الطريق العابر للصحراء: وهو مشروع من أكبر المشاريع في القارة بحيث يربط الجزائر العاصمة بلاغوس النيجيرية مروراً بالنيجر وتشاد ومالي طوله يتراوح حوالي 4800 كلم، وتشكل نسبة نهاية المشروع الخاصة بهذا الطريق في الجزائر 95% بحيث تشكل الجزائر لوحدها من أراضيها حوالي 2400 كلم. ويسعى هذا المشروع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص فيما يأتي:

أ. سرعة عملية التبادل التجاري بين شمال وجنوب الصحراء .

ب. تخفيض نقل البضائع بنسبه 30 حتى 40% وما يلاحظ في هذا الصدد أن الجزائر تساهم بنسبة 3.5 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية، فهو ممر إقتصادي يربط شمال القارة الأفريقية بغربها ووسطها، فالشاحنات مثلا التي تأتي محملة بالسلع النيجيرية يمكن لها أن تعبر على الموانئ الجزائرية ومنه إلى أوروبا، وكذلك السلع الجزائرية ستجد منفذا إلى أسواق أفريقيا الغربية دون الحاجة إلى وسيط أوروبي، حيث تشكل حجم المبادلات التجارية الأفريقية حوالي 80% التي تمر عبر موانئ خارج القارة خاصة مع قارتي أوروبا وآسيا، وهذا ما يجعل القارة معزولة عن نفسها، ويظهر هذا الطريق دورا كبيرا في عملية كسر العزلة الأفريقية.

1-2 مشروع خط السكة الحديدية الذي يربط الجزائر بالنيجر ونيجيريا: هو خط بري آخر من مشاريع الخطوط البرية العابرة للصحراء وهو خط يمتد من غرداية إلى تمراست ثم إلى أغادير حتى إلى نيجيريا سعته تصل إلى غاية نقل 6 ملايين طن من البضائع سنويا بحلول 2030، ويتلخص هدفه الرئيسي على التركيز على تصدير السلع والمنتجات الجزائرية على غرار الأسمنت والحديد والوقود فهو يعزز أيضا تصدير المنتجات الأفريقية الزراعية ويقدر التمويل المشترك لتحقيق هذا الهدف 10 مليارات دولار¹⁵.

2- مشروع التعاون الطاقوي: هناك العديد من المبادرات التي تحاول ربط القارة ببعضها طاقويا سواء بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية أو الغاز الطبيعي وحتى غير المتجددة.

2-1 مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء: وهو الأنبوب الذي يربط نيجيريا بالجزائر عبر النيجر بطول 4128 كلم والذي بلغ سعره بنحو 13 مليار دولار، وتعد الطاقة الإستيعابية للأنبوب حوالي 30 مليار متر مكعب سنويا، أما على المدى الطويل فبإمكانه أن يحقق وظائف شاعرة لعدد كبير من الشباب تقدر بحوالي 10,000 وظيفة، ويصب الهدف الرئيسي في جعل الجزائر مركزا وقطبا هاما لتجميع الغاز الأفريقي وتصديره نحو أوروبا.

ولقد وقعت الجزائر في سنة 2025 بروتوكولا مع نيجيريا والنيجر لتسريع عملية التنفيذ من خلال عمل دراسات في الجانب التقني والبيئي يقضي بتحقيق الفائدة على جميع الأصعدة وتفاذي كل المخاطر، وبالنسبة للواقع فإن الجزائر لديها خبرة في إنشاء شبكات الأنابيب من خلال البنية التحتية التي تمتلكها

سابقا، فلقد وفر أنبوب مدغاز الذي يحول الغاز نحو إسبانيا سابقا وترانسماذر الذي يحوله نحو إيطاليا قيمة مضافة في هذا المجال وخبرة سنين طويلة مكنتها من القدرة على تعميمها في شراكاتها مستقبلا¹⁶.

عدا عن ذلك فإن نيجيريا من جهة أخرى تمتلك أحد أكبر الإحتياطيات في الغاز في العالم لكنها ضعيفة من ناحية تصديره فيمكن أن يشكل هذا التعاون سدا لثغرة موجودة عند كل من الأطراف، ومنه يمكن أن يمنح غياب الممول الرئيسي السابق للغاز في أوروبا؛ "روسيا" دفعة قوية لأن تصبح الجزائر ممولا هاما إن لم نقل رئيسيا لأوروبا وأن يلعب الطرفان دورا محوريا في توزيع الطاقة من القارة الأفريقية منه إلى أوروبا¹⁷.

2-2 مشروع الربط الكهربائي الأفريقي مع الجزائر: لإنشاء سوق كهرباء أفريقية والله ويعتبر ربط الشبكة الجزائرية للكهرباء بشبكات النيجر ومالي وموريتانيا أحد أسمى الأهداف التي يؤمل تحقيقها مستقبلا، كما قد يمكن هذا الربط 30 مليون مستفيد من الكهرباء بحلول سنة 2035، وقد خصص تمويل يقدر ب 5 مليارات دولار تساهم فيه الجزائر بحوالي 20% من تقديرات التمويل الإجمالي عبر مؤسساتها خاصة سونلغاز.

2-3 مشروع الألياف البصرية: الذي يمتد من شمال الجزائر عبر قلب الصحراء الكبرى ويربطها بدول الساحل ووسط أفريقيا وهدفه هو تحويل الأنترنت والوصول للمناطق النائية في أفريقيا من شأنه أن يفتح القارة على الإقتصاد العالمي لأن البيانات الرقمية اليوم تلعب دورا هاما في التجارة الالكترونية والتحكم عن بعد.

ولقد أنجزت الجزائر أشواطا كبيرة في مد الكابلات من طرفها نحو شركائها منتظرة منهم إتمام ما تم بدئه، ولنجاح هذا المشروع يمكن أن يمنح إفريقيا رؤية رقمية ومنصة لتحقيق الإبداع الرقمي كما أنه سيساهم من ناحية في فتح أكبر عدد من المناطق النائية على الأسواق الخارجية العالمية الإقتصادية.

3_ المشاريع في مجال الاستثمارات التجارية¹⁸

1-3 مشروع الزراعة AGROLOG AFRICA¹⁹

تسعى الجزائر من خلال هذا المشروع الذي خصصته في المجال الزراعي أن تصبح من أكبر الممولين الساعين لتطوير مشاريع الزراعة المشتركة، فبالنظر للاتفاقيات الرامية لتحقيق هذا الهدف وقعت الجزائر إتفاقا مع أوغندا سنة 2024 يقضي إلى تطوير مشروع بقيمة 200 مليون دولار في البن والكاكاو والذي يتوقع نحو أفريقيا زيادة مردوديته من 70 مليون دولار إلى أكثر من 250 مليون دولار سنويا بحلول سنة 2027 .

3-2 تدشين سوق جزائرية موريتانية مشتركة التي أفتتحت في العاصمة الموريتانية نواكشوط 2023، وتعتبر أول سوق دائمة للمنتجات الجزائرية على مساحة 4000 متر مربع يعرض فيها أكثر من 1700 منتج جزائري من 170 شركة، ولقد إرتفع على إثر ذلك حجم المبادلات الجزائرية الموريتانية بنسبة 42% في سنة 2025 مقارنة بسنة 2022²⁰ .

3-3 منظمة التجارة الحرة الأفريقية: حيث جاء إنضمام الرسمي للجزائر في المنظمة سنة 2023، وفي خضم ذلك تم إعتقاد 32 مشروعا صناعيا مشتركا ضمن خطة صنع في أفريقيا لتبادل المنتجات نصف المصنعة، والتي يتوقع منها أن ترفع حجم المبادلات التجارية الأفريقية إلى 7 مليارات دولار سنويا بحلول 2030²¹ .

رابعا : التحديات التي تواجه المشاريع الاقتصادية

يعترض تحقيق الأهداف السامية وراء إنشاء جملة المشاريع الاقتصادية التي تم ذكرها في العنصر السابق عدة عقبات وعراقيل تحول دون تنفيذها بين الجزائر وشركائها الأفارقة، فتتعدى أن تكون مجرد عراقيل فنية بل تتجاوزها إلى عراقيل أخرى هيكلية، قانونية، وحتى أمنية، مثل هذه التحديات يمكن معالجتها من خلال تنسيق جوهري وتوحيد كل الأطر القانونية لتسهيل العمل المشترك بالإرادة السياسية لكل الأطراف المنوطة بتحقيق التكامل الإقتصادي والمنفعة العامة المشتركة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وفيما يأتي تصنيف للمجالات التي تقسم العراقيل والعقبات التي تعيق تنفيذ هذه المشاريع²²:

1- في المجال المؤسسي : تتوقف عملية إتخاذ القرارات الحاسمة في تنفيذ المشاريع الاقتصادية على قوة التنسيق البيني الحكومي للأطراف الشريكة، وتظهر هذه النقطة مدى ضعف التنسيق البيني في مراحل التخطيط والتنفيذ والذي صعب من عملية إنجازها في وقتها المحدد لها، كما أن عملية الرقابة والمتابعة تسلط الضوء على هشاشة المشاريع خاصة بالنسبة لبعض الدول الأفريقية جنوب الصحراء، بينما بالنسبة للجزائر فهي تمتلك أجهزة تنفيذية متقدمة مقارنة بنظيراتها، ما يتوجب توحيد الجهود لمعالجته خاصة وأن المشاريع الإقليمية الكبرى كطريق الصحراء أو مشروع أنبوب الغاز يقع ضمن المشاريع الكبرى والهيكلية التي تحتاج التنسيق اللوجستيكي بين الأطراف وفقا لتقديرات البنك الأفريقي للتنمية لسنة 2024، والتي أشارت إلى أن 60% من المشاريع الأفريقية تعاني ضعفا بسبب نقص الكفاءة الإدارية.

2- في مجال التمويل : في خضم الظروف الاقتصادية العالمية تشهد مجموع المشاريع الاقتصادية ضعفا من ناحية التمويل، لاسيما وأن المشاريع المتعددة الأطراف تصعب من عملية تأمينه، ففي خلال إرتفاع تكلفة المشاريع العابرة للحدود كأنبوب الغاز العابر للصحراء الذي تصل تكلفته إلى حوالي 13 مليار دولار، كما أن بعض الدول الأفريقية تعتمد في إقتصادها على الإقتراض والمساعدات الدولية مما صعب ذلك من جدوى تنفيذ هذه المشاريع، ضف إليه الحوافز والضمانات الإستثمارية التي ترفع تحديا صعبا في إستمرارية هذه المشاريع، ويشير تقرير Afreximbank لسنة 2022 أن 25% من تمويل المشاريع الأفريقية الكبرى من القطاع الخاص والبقية من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية في المجال اللوجستيكي كما يحدد التقرير²³. لسنة 2024 عن الضعف اللوجستيكي الذي يكلف أفريقيا أكثر من 3% من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا، فمن ناحية تلعب الظروف المناخية الصعبة دورا مهما في تلف منشآت البنى التحتية كالحرارة والعواصف الرملية، زيادة على ذلك نقص شبكات النقل التي يحد من إكتمال هذه المشاريع الهامة التي تقدر بمليارات الدولار على غرار مشروع الطريق العابر للصحراء .

3- في المجال الأمني²⁴ : تعتبر مناطق الساحل والصحراء ساحة اضطرابات ونزاعات مما يعكر صفو مناخ العمل في بيئة آمنة خالية من النزاعات، ولا سيما إذا تم الإشارة إلى أن غالبية المشاريع تقع ضمن هذه الحدود الملتصقة بحدود الجزائر المهددة بالإستقرار والتي تؤثر سلبا على السير الحسن للمشاريع وتنفيذها، خاصة عندما تم تسليط الضوء على كل من مالي والنيجر، ضف إليه نشاط الجماعات المسلحة على الحدود والذي يضاعف من تكلفة التأمين والنقل.

كما أن تغير الأنظمة السياسية في هذه الدول الأفريقية التي تشهد اضطرابات يمكن أن يؤخر أو يلغي أو حتى يغير من فحوى بنود الإتفاقيات المشتركة في المجال الإقتصادي والتجاري، وفي تقرير البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2020 جاء ما يلي : أن عاملي الإستقرار السياسي والأمني هما المحددان الأساسيان لنجاح مشاريع التكامل الإقليمي، ناهيك عن العلاقات المتوترة مع عدد من الدول الأفريقية المتاخمة لحدود الجزائر الذي قد يؤثر سلبا على المنافسة التي تشكل خطرا على تنفيذ المشاريع، سواء من دول من القارة وحتى من خارجها من قبل دول أخرى كبرى وصاعدة²⁵.

4- في المجال القانوني: تعتبر التباينات والإختلافات في القوانين المنظمة للتجارة البينية والجمركية بين الدول الأطراف الشركاء أحد أبرز الأسباب التي تخلق العراقيل أمام حركة تنقل السلع والخدمات بكل حرية، وعليه تستوجب مراجعة حتمية للقوانين الإقتصادية بين دول الإقليم لتتناسب والسياسات التجارية المدونة ضمن أهداف منظمة التجارة الحرة الأفريقية، ويمكن أن نستدل بتقرير African legal support facilité لسنة 2029 ، الذي يذهب إلى أن هناك حوالي 40% من النزاعات في المشاريع العابرة للحدود نتيجة فوارق في القوانين الجمركية والضريبية والمالية والاستثمارية²⁶.

خاتمة

يمكن القول على ضوء ما سبق ذكره أنه رغم التحديات اللوجستية والأمنية، وفي ظل التنافس الإقليمي والدولي في إفريقيا، إلا أن الجزائر تمكنت ولو نسبيا من التمتع في العديد من دول القارة، مستفيدة من عاملين اثنين، الأول يرتبط بقدرتها على تحويل قوتها السياسية والإنسانية والرمزية إلى أداة اقتصادية ناجعة، فيما يتعلق العامل الثاني بالمقدرات المادية التي تسمح للجزائر من القيام بأي نشاط اقتصادي في إفريقيا.

فالحديث عن نجاعة الفعل الاقتصادي الجزائري في إفريقيا لا يتوقف عند المعطى التعاوني الذي أعطى للسياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال بعدها الرمزي وقوتها الناعمة في دعم الدول الإفريقية، وفي إطار ما بات يصطلح عليه التعاون جنوب - جنوب، بل يمتد ليصبح أحد ثوابت القرار الخارجي للجزائر خاصة في ظل اعتماد هذه الأخيرة على مقاربة عملية تركز على إيجاد الأدوات المساعدة على الإسهام في إنجاح مقاصد السياسة الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا، على غرار تأسيس بنوك جزائرية في عدد من دول القارة وفتح خطوط جوية جديدة نحوها، فضلا عن المشاريع ذات البعد الإقليمي التي تشمل الطريق العابر للصحراء ومشروع الألياف البصرية والتخطيط لإنشاء مناطق حرة مع دول الجوار.

إلا أن نجاح الجزائر في بلورة سياسات اقتصادية ذات طابع قاري لا يجنب العراقيل التي لا تزال تمثل حجرة عثرة في مسار الانفتاح الاقتصادي على دول القارة الإفريقية، والتي تنقسم بدورها إلى عراقيل بيروقراطية إدارية سعت الحكومات المتعاقبة ولا تزال تعمل على وضع إجراءات للحد منها، وخاصة من خلال التوجه نحو رقمنة العملية الاقتصادية برمتها، وعراقيل خارجية ترتبط بالاستقرار الأمني في دول القارة، وبالتحديد في منطقة الساحل التي تعاني من انفلات أمني وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

التوصيات:

لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

1. الشق اللوجستي :

- أ- تسريع وتيرة إنجاز مشاريع البنية التحتية التي تربط الجزائر بدول القارة الإفريقية ؛
- ب - تفعيل دور المراكز الدبلوماسية والقنصلية للجزائر في إفريقيا، بإضفاء مرونة على أدائها الاقتصادي ؛
- ج- الاستفادة قدر الإمكان مما ستوفره منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) من تسهيلات لحركة رؤوس الأموال والتنقل بحرية بين الدول الأعضاء.

2. البعد التمويلي :

- أ- تخصيص قدر معين من الميزانية المخصصة في إطار الدبلوماسية الإنسانية والتعاونية لتجسيد مشاريع شراكة ثنائية، وتمكين القطاع الخاص الجزائري لولوج السوق الإفريقية؛
- ب- إنشاء صندوق تمويلي مشترك بين القطاعين العام والخاص في إطار الشراكة بينهما، يخصص لتمويل المشاريع الاقتصادية والاستثمارية الجزائرية في إفريقيا.

3. البعد الأمني:

- أ- تأسيسا على ضرورة ربط الأمن بالتنمية في إفريقيا، من المهم ربط المشاريع الاقتصادية المزمع إنجازها بمبدأ المسؤولية المجتمعية من خلال إلزام الشركات والمؤسسات المنجزة لهذه المشاريع بالمساهمة في دعم التنمية في المناطق المستثمر بها من خلال شق الطرق وتشبيد المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية.

ب- بخصوص العمل المتعدد الأطراف، من الضروري تشجيع الدور التنموي والاقتصادي داخل المنظمات والتجمعات الإقليمية الإفريقية للتغلب على العراقيل والتحديات الأمنية، من خلال الدفع بإرساء خطاب موحد ينحو باتجاه مؤسسة الأدوار الاقتصادية.

التهميش:

Guira, Amor, and benamier, djamel eddine. La cooperation sud-sud en tant que cadre conceptuel de la coopération économique Algerie-Afrique.

أمنية بودريوة، "تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا"، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 18 العدد 01. (2023)، ص ص 143-147.

– جفال عمر، جعيرن معمر، "مشروع سكة الحديد العابرة للصحراء: دراسة تاريخية ولوجيستية." مجلة

الدراسات التاريخية. ASJP. Accessed November 28, 2025.

<https://asjp.cerist.dz/en/articleVolume 23, Numéro 2021-12-30>

– p316-341

– لزهارى زواويد د. يمنية مفاتيح- المشاريع الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا:

تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 05، ص 316-341.P

– علي عبد القادر، التعاون الإقتصادي، الجزائر : الأفريقي الواقع والآفاق، مجلة الدراسات الاقتصادية جامعة

الجزائر 3، العدد 15، (2020).

الإتحاد الأفريقي، تقارير منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، أديس ابابا، الاتحاد الإفريقي، 2021. شوهدي في

<https://au.int/ar/node/3587> أنظر 21.11.2025

– وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، تقرير التعاون الإفريقي 2024/2020، الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،

، 4202، شوهدي في 15/11/2025، أنظر <https://www.mfa.gov.dz/ar>

– وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، تقرير مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، الجزائر :الحكومة

الجزائرية، 2022. شوهدي في 16.11.2025 أنظر <https://www.energy.gov.dz>

³ الأمم المتحدة التجارة والتنمية، تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا، التجارة والتنوع الإقتصادي، جنيف، الأمم

المتحدة، 2022. شوهدي في 25/11/2025، أنظر <https://www.un.org/ar/about-us>

³ وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، تقرير مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، الجزائر: الحكومة الجزائرية، 2022.

شاهد في 16.11.2025 أنظر <https://www.energy.gov.dz>

³ UNCTAD / Islamic Development Bank (IsDB). "The Trans-Saharan Road Corridor: Toward an Economic Corridor — Commercializing and Managing the Trans-Saharan Road Corridor." 2022 , p36-46 <https://unctad.org>.

³ African development Bank(2024) . Africa 2024 report:Algeria as a bridge to sub-saharan Africa. P20-23

³Ministry of foreign Affairs of Algeria. Algeria-Mauritania:New projects to foster Strategic partnership.<https://embbrussels.mfa.gov.dz>

³ African Development Bank. "African Development Bank Welcomes Major Algerian Development Initiatives as Two Forge Even Stronger Partnership." African Development Bank, November 18, 2025.

³Arabe fields. Agrolog veut se lancer dans la transformation du café et du cacao ،5 octobre 2025. <https://algeriainvest.com>

³Arabe fields. Agrolog veut se lancer dans la transformation du café et du cacao ،5 octobre 2025. <https://algeriainvest.com>

Guira, Amor, and benamier, djamel eddine. La coopération sud-sud en tant que cadre conceptuel de la coopération économique Algérie-Afrique.

³ Guerra, F. "Implementing the African Union Agenda 2063: Evaluating Algerian Economic Diplomacy." ASJP / Cerist (paper), (date in journal). Accessed November 28, 2025.

³ Guira, Amor, and benamier, djamel eddine. La coopération sud-sud en tant que cadre conceptuel de la coopération économique Algérie-Afrique.

³ Revue d'enseignant chercheur des études juridiques et politiques 5,no.1,2020:48-65.

³La nation Arabe. les défis de la coopération Algérie-Afrique: Gouvernance, logistique et sécurité.Alger: édition la nation Arabe, 2024.

³Minstry of energy and mines, Algeria rapport sur les défis institutionnels et financiers du projet du Gazoduc transsaharien. ALger: ministère de l'énergie et des mines, 2024.

³ African union commission. Continental report On infrastructure Gaps and security risks in Africa 2023-2024.Addis Ababa. AUC publication, 2024.

Revue d'enseignant chercheur des études juridiques et politiques 5,no.1,2020:48-65.٤

³samir amine. The Global south in world politics New york:monthly review presse, 2006.

³ Guira, Amor, and benamier, djamel eddine. La coopération sud-sud en tant que cadre conceptuel de la coopération économique Algérie-Afrique